مجلة العلوم التجارية

ISSN : 1112-3818 /EISSN : 2602-5396 , العدد 01 , جوان 2021، ص ص 285- 306
المجلد 20

مدى ملائمة عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة المؤسسات المغربية والجزائرية

The suitability of the upgrading process of small and medium enterprises A study the case of Moroccan and Algerian enterprises

د. صالحي سلمى*
مخبر تمويل التنمية في الاقتصاد الجزائري جامعة بومرداس
أستاذة محاضرة أ، جامعة بومرداس
s.salhi@univ-boumerdes.dz

أ.علوي فاطمة الزهراء
أستاذة مساعدة أ، جامعة بومرداس
alloui.feriel@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/06/09	2021 /10/06	2021/07/03

Abstract :

The partnership agreement signed between the European Union and southern Mediterranean countries represented a major challenge for the Moroccan and Algerian SMEs. Indeed, this agreement implied joining a Free Trade Zone and imposing trade, investment, economic and financial concessions leading to fierce competition from higher quality European products. Algeria and Morocco had no choice but to seek the ways and means to support and upgrade their national economy to face competition from the European side. Among the most important programs designed to raise competitiveness and improve performance is the upgrading program of SMEs. In this context, this research aimed to address the issue of the degree of effectiveness of SMEs upgrading programs in Algeria and Morocco. We found that the success of these programs lies in upgrading sectors and business segments that have competitive advantages. This approach could promote the right SMEs and ensure that the country acquire an industrial base enabling it to face international competition, particularly of European origin.

Key words: Small and medium enterprises, Upgrading programs, Competitiveness, Competitive branches, Strategic core.
Jel Classification Codes: : O11, O57, O55, J21, L16

ملخص:

* المؤلف المراسل

يمثل اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط تحديا كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية، باعتبار أن هذا الاتفاق ينجر عنه انضمام هذه الدول إلى منطقة التجارة الحرة، والتي تفرض عليها تنازلات تجارية واستثمارية واقتصادية ومالية، مما يؤدي إلى خلق منافسة شرسة خاصة من جانب المنتجات الأوروبية التي تعتبر ذات جودة عالية مقارنة بالمنتجات المغربية والجزائرية. لهذا كان لابد على هذه الدول أن تبحث عن السبل الضرورية لدعم وترقية اقتصادها الوطني لمواجهة المنافسة القادمة من الجانب الأوروبي، عن طريق وضع أساليب حديثة وبرامج فعالة تمكنها من تحسين أدائـها وترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة. ومن أهم هذه البرامج برنامج التأهيل، الذي يعمل على رفع قدراتها التنافسية وتحسين مستوى أدائها. ومن هذا المنطلق، جاء هذا البحث ليجيب عن إشكالية مدى فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من المغرب والجزائر. وتوصلنا إلى أن نجاح تطبيق هذه البرامج يكمن في البحث عن الصيغة الملائمة الضرورية لذلك، والمتمثلة في تأهيل الفروع التنافسية التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، والتي يجب تطويرها وترقيتها لتكون نقاط قوة تستطيع هذه الدول المنافسة بها في الأسواق الدولية وخاصة الاوروبية.

الكلمات الرئيسية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج التأهيل، التنافسية، الفروع التنافسية، النواة الاستراتيجية

تصنيفات JEL : O11,O57,O55, J21, L16

1. مقدمة:

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية والجزائرية في خلق الثروة ورفع مستوى معيشة أفرادها، وتوفير مناصب الشغل والقضاء على البطالة وحل الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا للأخطار المرتقبة التي تواجه هذه المؤسسات مع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها هذه الدول للدخول إلى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية، كان لزاما عليها ايجاد حل للنهوض بهذا القطاع لمواجهة المنافسة الشديدة لمنتجاتها مع المنتجات القادمة من الاتحاد الأوروبي، بتهيئة المناخ المناسب لها وتخليصها من العقبات التي تواجهها، وقد استغلت السلطات في المغرب والجزائر فترة الإصلاحات التي مرت بها لتبنّي آلية جديدة عرفت ببرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعد التأهيل ضرورة حيوية لمستقبل هذه المؤسسات، وهو تحول جذري لها، حيث تم الشروع في برنامج التأهيل في المغرب والجزائر قصد تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من رفع تحديات منطقة التبادل الحر. لهذا نجد علاقة ترابطية بين برامج التأهيل الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المغاربية وبين درجة تنافسية هذه الاقتصاديات. وعليه يمكن وضع الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية برامج التأهيل في كل من المغرب والجزائر في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

بعد القراءات الأولية للبحث، ارتأينا تبني الفرضيات التالية، كإجابات مؤقتة:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني في كل من المغرب والجزائر؛
- نجاح برنامج التأهيل في المغرب والجزائر مرتبط بمدى نجاعة تطبيقه على أساس الفروع التنافسية لهما.

يهدف هذا المقال إلى إظهار مدى اتباع السلطات العمومية في المغرب والجزائر لسياسة منهجية مبنيّة على أساس دراسات وتخطيط في عملية تطبيق برامج التأهيل.

ونظرا لطبيعة هذا الموضوع اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وقد قسمنا هذا البحث إلى محوريين أساسيين، عالجنا في الأول برامج التأهيل في المغرب والجزائر وفي الثاني ملاءمة برنامج التأهيل المغربي والجزائري للفروع التنافسية.

2. برنامج التأهيل في المغرب والجزائر

2-1.برنامج التأهيل المغربي

2-1-1. الإطار المؤسسي لبرنامج التأهيل المغربي

تتمثل المؤسسات المسؤولة عن هذا البرنامج في:

- **الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (**ANPME): تأسست هذه الوكالة في عام 2002 وفقا لميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 53-00، وهي وكالة وطنية لتشجيع وترقية وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (الجريدة الرسمية المغربية، 2002).
- **اللجنة الوطنية لبرنامج التأهيل**: تأسست اللجنة الوطنية لبرنامج التأهيل (CNMN)في ديسمبر 2002، وهي المسؤولة عن رسم استراتيجية التأهيل وكذلك التنسيق والإشراف على جميع الجهود المبذولة لتأهيل القطاع الصناعي (Hervé Bougault et Ewa Filipiak, 2005, p. 112).
- **الصندوق الوطني للتأهيل:** تم استحداثه سنة 2003 وهو موجه لتمويل جزئي لخدمات الاستشارات والمساعدات التقنية للمؤسسات الصناعية أو الخدمات المتصلة بالصناعة والتمويل المادي للاستثمارات (Hervé Bougault et Ewa Filipiak, 2005, pp. 117-118).

2-1-2. البرامج المساعدة لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية:

من أجل دعم النتائج المتحصل عليها من خلال برنامج التأهيل، قامت السلطات المغربية بوضع آليات وبرامج تساعد على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها: الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي أفق 2015؛ برنامج مساندة؛ برنامج امتياز؛ برنامج انفتاح؛ برنامج مقاولتي؛ برنامج رواج؛ برنامج انطلاق وتطور؛ برنامج ميدا المغرب.

3-1-2. نتائج برامج التأهيل في المغرب

يخضع تقسيم الفروع الاقتصادية للاقتصاد المغربي للسياسات المطبقة من طرف السلطات المغربية، وتقسيمها يختلف من فترة إلى أخرى حسب المتغيرات الاقتصادية. وقد كانت نتائج برنامج امتياز موزعة على الفروع الاقتصادية كالتالي:

الشكل رقم -01-: توزيع نسب نتائج برنامج امتياز على الفروع الاقتصادية من 2010 إلى 2013

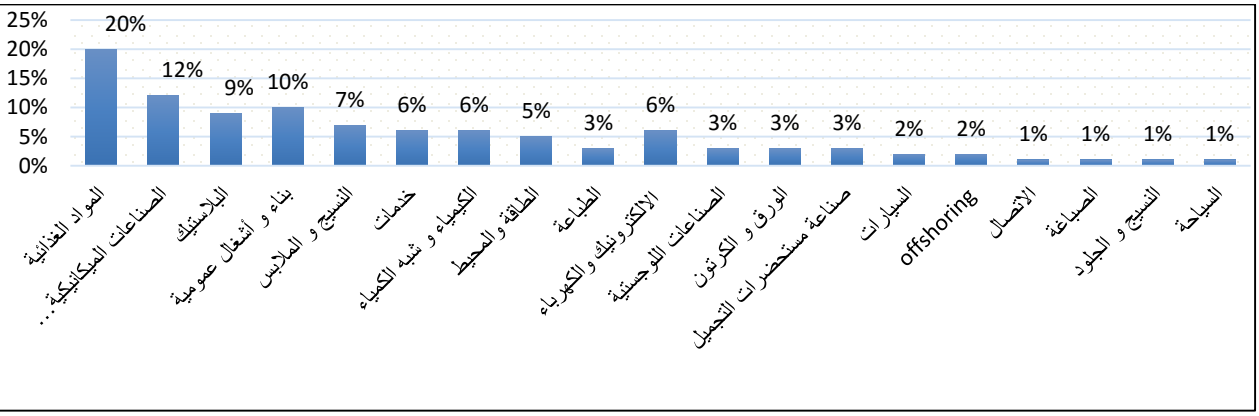

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية على موقعها http://www.anpme.ma .

يتجلى لنا من خلال الشكل، أن الفروع التي حظيت باهتمام أكثر من برنامج التأهيل "امتياز"؛ هي الصناعات الغذائية بأعلى نسبة قدرت بـ 20% والأشغال العمومية بنسبة 10% والبلاستيك بنسبة 9%، أما الكيمياء والخدمات فكانت نسبة التأهيل بها 6% خلال الفترة من 2010 إلى 2012. في حين كانت نسبة التأهيل في الفروع الأخرى ضئيلة.

تتوزع نسب برنامج مساندة على الفروع الاقتصادية للفترة من 2010 إلى 2012 كالتالي:

الشكل رقم-02- توزيع نتائج برنامج "مساندة" حسب الفروع الاقتصادية بين 2010 و 2012

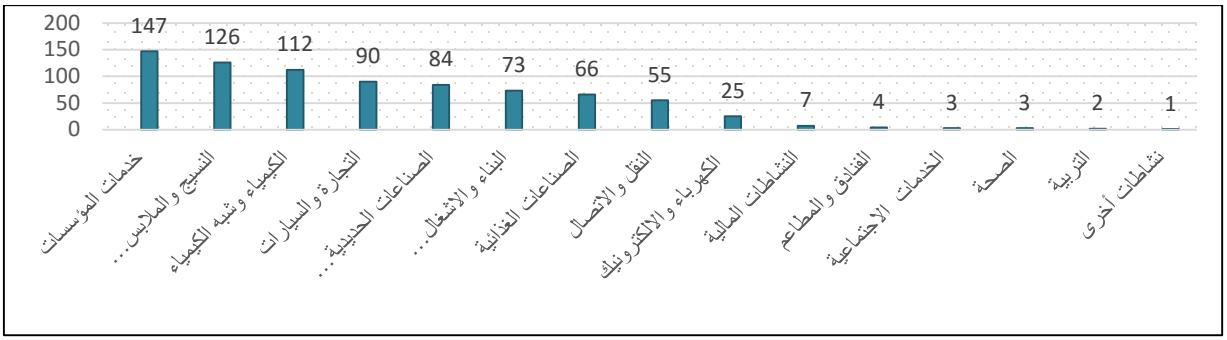

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية.

يتبين لنا من خلال الشكل السابق أن فرع خدمات المؤسسات حظي بأعلى نسبة قدرت بـ 18%، ثم فرع النسيج والملابس بنسبة 16%، ويأتي في المرتبة الثالثة فرع الكيمياء وشبه الكيمياء بنسبة 14%. أما التجارة والسيارات والنشاطات المحلية فاحتلت المرتبة الرابعة بنسبة 11% مع الصناعات الحديدية والميكانيكية. في حين كانت نسبة تأهيل فرع البناء والأشغال العمومية 9%، والصناعات الغذائية 8% والنقل بنسبة 7%.

2-2. واقع برنامج التأهيل في الجزائر

تعددت البرامج التي تبنتها الجزائر منذ بدء عملية التأهيل، كما اختلفت نتائجه من برنامج إلى آخر.

2-2-1.الإطار المؤسسي لبرنامج التأهيل

2-2-1-1.برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من20 عاملا والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم هذه المؤسسات ومرافقتها لترقية التنافسية الصناعية (سهام عبد الكريم، 2011، صفحة 2).

يتمثل الإطار المؤسسي لبرنامج تأهيل المؤسسات الصناعية في:

- **اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:** تم تأسيسها بمرسوم رقم 192-2000 المؤرخ في 16 جويلية 2000، وتتمثل مهامها في تحديد شروط ومعايير قبول طلب المؤسسات للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة في إطار برنامج التأهيل وتحديد المبالغ التي يمكن الاستفادة منها. (سهام عبد الكريم، 2011، صفحة 2).
- **المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية:** وهي تشرف على دراسة ملفات التأهيل المقدمة من قبل المؤسسات، وهذا قبل إرسالها إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية (CNCI)، حيث تعتبر الجهة المكلفة بتسيير البرنامج وتقوم بتحديد الإجراءات والشروط التقنية والمالية والتنظيمية لبرنامج التأهيل ووضع مخطط إعلامي تحسيسي للمؤسسات والهيئات المعنية بالبرنامج. (Ministère de l'industrie et de la restructuratio, 2006).

- **صندوق ترقية التنافسية الصناعية:** تم إنشاؤه بموجب المادة 192 من قانون المالية لسنة 2000 لتمويل جزء من عمليات تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات (المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-19، 2000).

2-2-1-2.البرنامج الوطني لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

انبثق هذا البرنامج من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 18-2001 المؤرخ في 18 ديسمبر 2001. وهو الأداة التي وضعتها السلطات الجزائرية لتطوير نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويتمثل اطاره المؤسسي في:

- **الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**: وهي أداة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المرسوم التنفيذي رقم165 -05، 2005، صفحة 29).
- **الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة:** وهو أداة مالية لتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المرسوم التنفيذي رقم 240-06، 2006، صفحة 17).

2-2-2. البرامج المكملة لبرامج التأهيل الجزائرية

تتمثل البرامج المكملة للبرامج التي تدخل في إطار الشراكة الأجنبية مع هيئات أو دول أجنبية فيما يلي:

برنامج التعاون الجزائري - الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (برنامج ميدا)؛ برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ التعاون التقني الجزائري - الألماني GTZ؛ التعاون الجزائري الكندي؛ التعاون الجزائري الإيطالي؛ التعاون مع البنك العالمي؛ التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

2-2-3.نتائج برنامج التأهيل الجزائري:

توزعت الملفات المقبولة في نهاية جويلية 2008 حسب فروع النشاط كما يلي:

الشكل رقم: -03- توزيع الملفات المقبولة لبرنامج التأهيل الصناعي الجزائري حسب فروع النشاط الاقتصادي

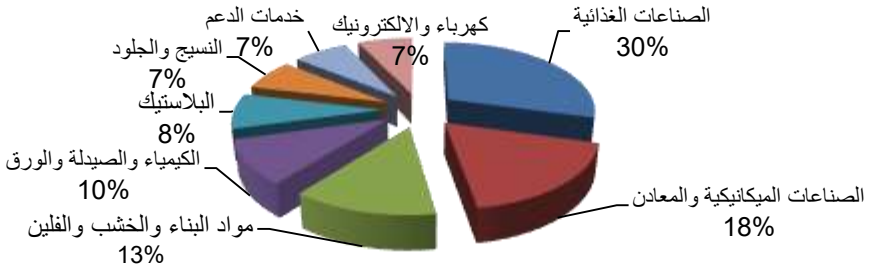

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements, Rapport d'évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, juillet 2008, p3.

يبين لنا الشكل، أن الملفات المقبولة والتي عددها 310 موزعة على 8 فروع للنشاط، إذ تحتل الصناعات الغذائية المرتبة الأولى بـ 91 ملف وهي تمثل نسبة 30% من مجموع الملفات المقبولة، وتليها الصناعات الميكانيكية والمعادن بـ 56 ملف بنسبة 18%، والمرتبة الثالثة كانت من نصيب فرع مواد البناء والخشب والفلين بـ 41 ملف بنسبة 13 %، وفي المرتبة الرابعة فرع الكيمياء والصيدلة والورق بـ 32 ملف من أصل 310، ثم البلاستيك بـ 20 ملف.

أما نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في جزئه الأول فكانت موزعة على فروع النشاط الاقتصادي في فترة نهاية سبتمبر 2008 كما يلي:

الجدول رقم: -01- : توزيع المؤسسات المنظمة إلى برنامج التأهيل الجزائري على مختلف الفروع الاقتصادية

النشاط	عدد المؤسسات	النسبة	النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
إنشاءات مواد البناء	108	35%	تصنيع الآلات المكتبية ومعدات الحاسوب	3	1%
الصناعات الغذائية	65	21%	تجارة الجملة	3	1%
الصناعات الكيميائية	15	4%	النقل البري	3	1%
تصنيع منتجات أخرى غير معدنية	14	4%	صيد الأسماك وتربية الأحياء السمكية	3	1%
تصنيع المطاط والمنتجات البلاستيكية	10	3%	تصنيع الأدوات الطبية	3	1%
الصحة والنشاطات الاجتماعية	10	3%	إمداد الكهرباء والغاز والحرارة	2	1%
الخدمات المساعدة للنقل	8	3%	تجارة التجزئة وإصلاح الأدوات المنزلية	2	1%
صناعة الورق والكرتون	6	2%	البريد والاتصالات	2	1%
الطباعة والاستنساخ	6	2%	تصنيع الآلات والمعدات الكهربائية	2	1%
تصنيع الأثاث وصناعات أخرى	6	2%	صناعة التبغ	1	1%
الفنادق والمطاعم	6	2%	صناعة الملابس والفرو	1	0%
تصنيع الآلات والمعدات	6	2%	تصنيع الخشب والمنتجات الخشبية	1	0%
أشغال معدنية	5	2%	صنع معدات الراديو والتلفزيون والاتصالات	1	0%
الصناعات النسيجية	4	2%	الأنشطة العقارية	1	0%
الخدمات الموجهة للمؤسسات	4	1%	أنشطة الكمبيوتر	1	0%
المعادن	3	1%	مياه الصرف الصحي وإدارة النفايات	1	0%

Source : Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, Bilan des actions du programme national de mise à niveau, Rapport complet, Agence nationale de développement de la PME, ANDPME, 30 septembre 2008, p4.

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن عدد المؤسسات المنظمة إلى برنامج التأهيل هي 305 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تتواجد بكثرة في فرع مواد البناء بـ 108 مؤسسة بنسبة 35%، يليها فرع الصناعات الغذائية بـ 65 مؤسسة بنسبة 21%، ثم فرع الصناعات الكيميائية بـ 15 مؤسسة بنسبة 4%، ثم فرع تصنيع المنتجات غير المعدنية بـ 14 مؤسسة بنسبة 4%، ففرع تصنيع المطاط والمنتجات البلاستيكية وفرع الصحة والنشاطات الاجتماعية بـ 10 مؤسسات تمثل ما نسبته 3%، والباقي موزع على باقي فروع النشاط الاقتصادي.

وتوزعت ملفات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستلمة حتى 2014/10/15 حسب فروع النشاط الاقتصادي لبرنامج تأهيل في جزئه الثاني كما يلي:

الشكل رقم:- 04- توزيع ملفات برنامج التأهيل المستلمة حتى 2014/10/15 حسب فروع النشاط الجزائري

Source : Ministère de l'industrie et des mines, le programme national de mise à niveau (ANDPM) , 21 Octobre 2014, p 9

نلاحظ مما سبق، أن عدد الملفات المستلمة لغاية 2014/10/15 بلغت 4023 ملفا منها 2475 ملف في قطاع البناء والأشغال العمومية، وبذلك يحتل المرتبة الأولى من بين جميع القطاعات، يليه قطاع الصناعة بـ 648 ملف. أما المرتبة الثالثة فاحتلها قطاع الخدمات بـ 411 ملف، ثم قطاع الصناعات الغذائية بـ 197 ملف. وبهذا نلاحظ أن معظم الملفات المستلمة تنتمي لقطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من 62% من مجموع الملفات، أما قطاع الصناعة الذي يحتل المرتبة الثانية فتقدر نسبة الملفات المستلمة المنتمية إليه بـ 16% فقط.

أما عدد المشاريع المضمونة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 إلى جوان 2017 فهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم -02-: عدد المشاريع المضمونة من صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2004 إلى جوان 2017

	عدد المشاريع	النسبة	نسبة التشغيل
الصناعة	970	%50	%59
البناء والأشغال العمومية	526	%27	%26

الزراعة والصيد البحري	24	%1	%1
الخدمات	417	%22	%13
المجموع	1927	%100	%100

المصدر: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR على موقعه www.fgar.dz.

نلاحظ مما سبق، أن عدد المشاريع المضمونة من صندوق ضمان القروض لغاية جوان 2017 بلغت 1927 مشروعا منها 970 مشروعا في القطاع الصناعي وبذلك يحتل المرتبة الأولى من بين جميع القطاعات، يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 526 مشروعا مضمونا. أما المرتبة الثالثة فاحتلها قطاع الخدمات بـ 417 مشروع مضمون، ثم قطاع الزراعة والصيد البحري بـ 24 مشروع مضمون. وبهذا نلاحظ أن معظم الملفات المستلمة تنتمي للقطاع الصناعي بـ 50% من مجموع المشاريع المضمونة وتشغل 59%، أما قطاع البناء والاشغال العمومية الذي يحتل المرتبة الثانية فتقدر نسبة المشاريع المضمونة بـه 27% وتبلغ نسبة التشغيل 26%.

3- ملاءمة برنامج التأهيل والفروع التنافسية

إن اكتساب الدولة لقطب تنافسي يخول لها التحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية واكتسابها لحصة من السوق العالمية، التي تعتبر منفذا لها لتفرض سيطرتها في هذه السوق من خلال التحكم في السعر والانتاج. وبالتالي يبقى على الدول - وخاصة النامية- أن تجد الأقطاب الاستراتيجية وتعرف كيف تتحكم فيها لتستطيع أن تنفذ إلى الأسواق العالمية وتؤثر على العلاقات الدولية. ومن خلال ما يلي، سنقوم بتحديد نقاط القوة والضعف للاقتصاد الجزائري والمغربي، لتبيان مدى نجاعة السياسة المتبعة من قبل السلطات الجزائرية والمغربية في عملية التأهيل. وسنقوم بتحديد النواة الاستراتيجية قبل وبعد تبني برنامج التأهيل معتمدين على النظرية التي تنادي **بالتخصص من خلف (المصب) صعودا للأعلى**، والتي لقيت رواجا كبيرا خاصة بعد النجاح الكبير الذي أحرزته في اليابان وكوريا الشمالية، والتي حولت الفشل إلى نجاح، والشكل التالي يوضح لنا ذلك:

الشكل رقم-05- الهيكلة المتبعة في تحديد الفروع التنافسية

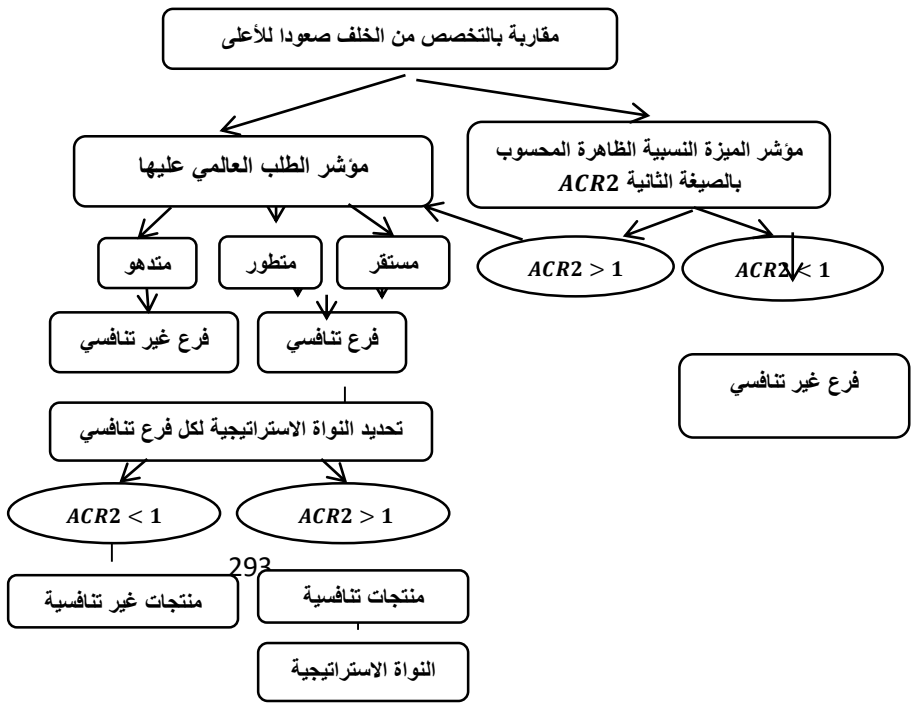

المصدر: من اعداد الباحثتين اعتمادا على مبدأ هذه النظرية

تستند هذه النظرية على استراتيجية الصعود من الأسفل إلى الأعلى؛ أي تحسين وتطوير وتأهيل أسفل الفروع الاستراتيجية ليتطور أعلاها. وقد تمثلت استراتيجية هذه الدول في تحديد الفرع الذي لها فيه ميزة تنافسية ثم داخل هذا الفرع يتم تعيين المنتجات الأكثر تنافسية، والتي تحمل الميزة التنافسية، ومن خلال هذه المنتجات يتم تحديد النواة التي تحدث النجاح والتفوق (Gourlaouen J-P, 1986, p. 391). هذه النواة هي التي يجب أن تحظى بالعناية والتأهيل حتى يتم تطوير أعلاها أي القطاع الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على مؤشرين لتحديد الفروع التنافسية خلال الفترة (1989-2013) والمتمثلين في: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية (**ACR2**)، فعندما يكون أكبر من الواحد ($\boldsymbol{ACR2 > 1}$) فإن البلد يملك ميزة تنافسية (CHELEM-CIN، 2015). ومؤشر تطور الطلب العالمي على منتجات هذه الفروع، بمعنى هل يتجه الطلب العالمي على هذه الفروع نحو التطور أو التدهور أم هو في حالة من الاستقرار، وحسب هذا المؤشر يتم اختيار الفروع التي يكون الطلب العالمي عليها في حالة تحسن أو تطور أو استقرار. وكل الإحصائيات المستعملة في هذه الدراسة تمّ الحصول عليها من قاعدة البيانات CHELEM -CIN.

4- ملاءمة برنامج التأهيل المغربي والجزائري للفروع التنافسية

4-1.ملاءمة برنامج التأهيل المغربي للفروع التنافسية

4-1-1.الفروع التنافسية للاقتصاد المغربي قبل تبني برنامج التأهيل

لتحديد الفروع التنافسية للاقتصاد المغربي قبل تبني برنامج التأهيل، سنعتمد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية، وتطور الطلب العالمي عليها.

4-1-1-1.حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية ACR2

سنعرض من خلال الشكل الموالي تطور قيم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية (ACR2)، بالنسبة لكل فروع النشاط خارج فرع المحروقات التي يتكون منها الاقتصاد المغربي خلال الفترة (1989-1996)، وقد تم استثناء قطاع المحروقات لأن معيار الطلب العالمي محسوب خارجه.

الشكل رقم -06- : تطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية لفروع الاقتصاد المغربي خارج المحروقات للفترة من 1989 إلى 1996

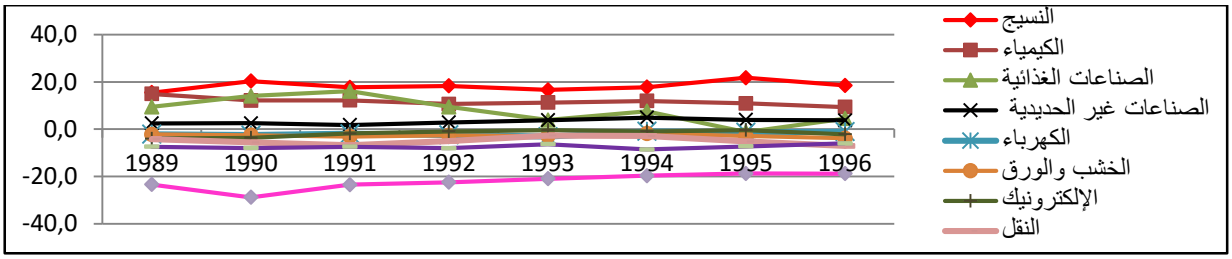

المصدر: من اعداد الباحثتين حسب قاعدة البيانات CHELEM -CIN

نلاحظ من خلال الشكل، أن الاقتصاد المغربي يملك ميزة نسبية ظاهرة في أربعة فروع اقتصادية قبل تبني برنامج التأهيل على طول الفترة من 1989 إلى 1996، وهي: فرع النسيج وفرع الكيمياء وفرع الصناعات غير الحديدية وفرع الصناعات الغذائية، حيث نجد أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية أكبر من الواحد ($\boldsymbol{ACR2 > 1}$). أما الفروع الأخرى فلا تملك فيها المغرب ميزة تنافسية كون قيمة المؤشر أقل من واحد ($\boldsymbol{ACR2 < 1}$).

4-1-1-2.الفروع التنافسية وتطور الطلب العالمي عليها قبل تبني برنامج التأهيل

يبين لنا الشكل التالي تطور الطلب العالمي على الفروع التنافسية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 1967 إلى 2010 (M. Fouquin, 2012, p. 25)، وسنحاول من خلال ذلك التأكد من النتائج المتحصل عليها سابقا بالنسبة للفروع التنافسية للاقتصاد المغربي.

الشكل رقم: -07 - مساهمة الفروع التنافسية في التجارة الدولية خارج المحروقات من 1967 إلى 2010

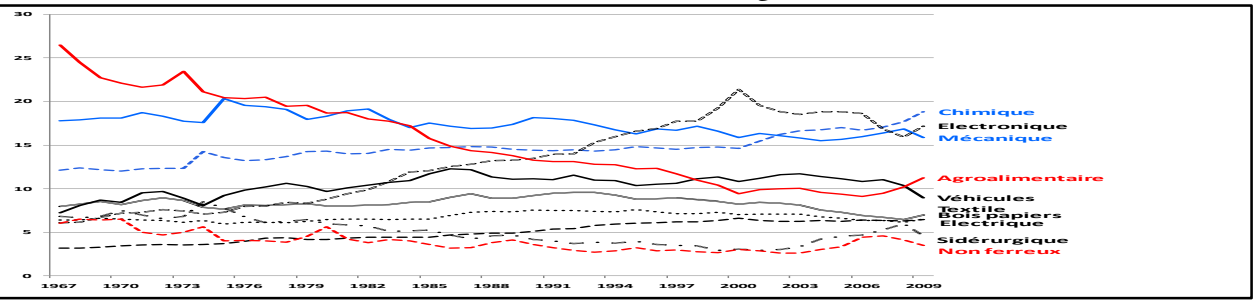

Source : M. Fouquin, H. Guimbard, C. Herz og & D. Ünal, Panorama de l'économie mondiale, centre d'études prospectives et d'informations internationales, CEPII, décembre 2012, p25.

من خلال الشكل السابق، والذي يبين لنا تطور الطلب العالمي للفروع التنافسية، نجد أن الفروع التي تم اختيارها سابقا إما في حالة تحسن أو تطور أو في حالة من الاستقرار، ففرع الكيمياء نجده في حالة تطور مستمر على طول الفترة من 1967 إلى 1989، أما فرع النسيج فهو في حالة من الاستقرار، أما بالنسبة لفرع الصناعات غير الحديدية فهو في حالة استقرار إذا أخذناه من سنة

1989. في حين يظهر فرع الصناعات الغذائية في حالة تدهور مستمر من 1967 إلى 1996. وعليه فإن الفروع التنافسية للاقتصاد المغربي هي: النسيج والكيمياء والصناعات غير الحديدية.

4-1-1-3.تحديد النواة الاستراتيجية المكونة للاقتصاد المغربي قبل تبني برنامج التأهيل

سنقوم في هذه المرحلة بتحديد النواة الاستراتيجية للاقتصاد المغربي قبل تبني برنامج التأهيل، من خلال الفروع التي تم تحديدها سابقا.

الشكل رقم -08- النواة الاستراتيجية للاقتصاد المغربي قبل تبني برنامج التأهيل للفترة الممتدة من 1989 إلى 1996

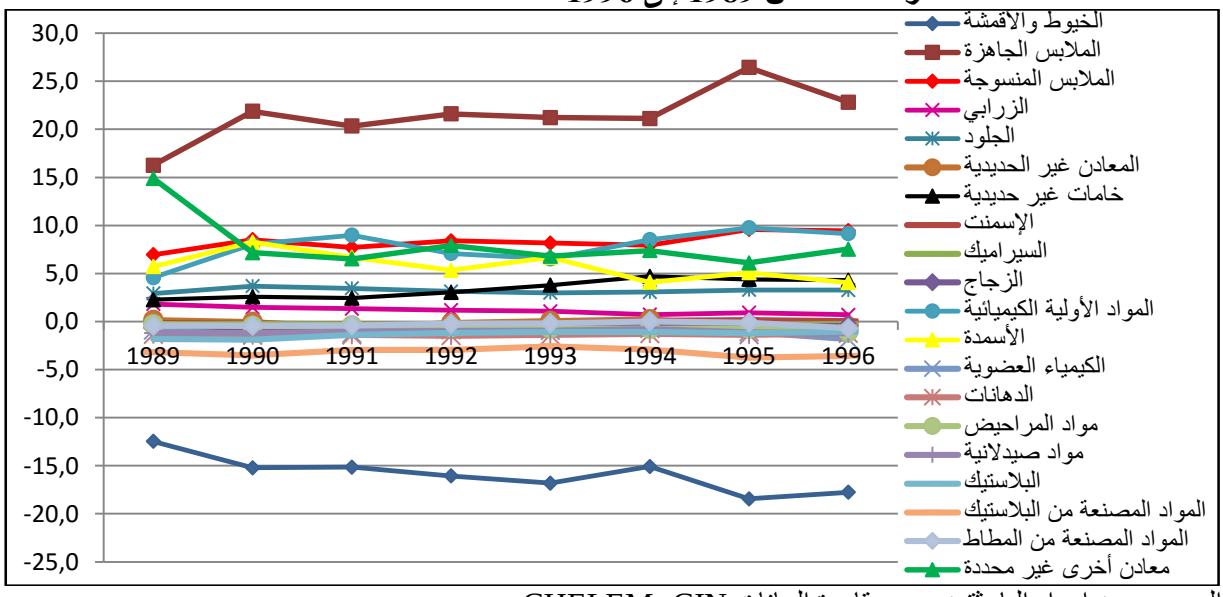

المصدر: من اعداد الباحثتين حسب قاعدة البيانات CHELEM -CIN

يتبين لنا من خلال الشكل السابق، أن النواة الاستراتيجية للاقتصاد المغربي قبل تبني برنامج التأهيل، تتمثل في: الملابس الجاهزة، الملابس المنسوجة، الجلود، الزرابي، المواد الأولية الكيميائية، الأسمدة، معادن أخرى غير محددة، خامات غير حديدية. هذه النواة هي التي من المفروض أن تحظى بالعناية والرعاية والتأهيل والتطوير من قبل السلطات المغربية حتى لا تفقد ميزتها

التنافسية، لتستطيع أن تنافس بها المنتجات الأوروبية بعد الدخول في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، كما يمكن للمغرب أن ينافس بها في الأسواق العالمية. لهذا يجب عليه أن يقوم بتطوير وتأهيل المنتجات الأخرى غير التنافسية، قبل الدخول في منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي حتى يحفظ اقتصاده من المنافسة الشرسة من قبل المنتجات الأوروبية.

4-1-2.تحديد الفروع التنافسية للاقتصاد المغربي بعد تبني برنامج التأهيل من 1997 إلى 2011

بعد تحديد الفروع التنافسية للاقتصاد المغربي قبل تبني برنامج التأهيل، سنحاول فيما يلي إعادة تحديدها بعد تبني هذا البرنامج لمعرفة مدى التطور الحاصل في الاقتصاد المغربي.

4-1-2-1.تحديد الفروع التنافسية للاقتصاد المغربي حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية ACR2 بعد تبني برنامج التأهيل من 1997الى 2011

من خلال الشكل التالي، والذي يبين لنا تطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية لجميع الفروع المكونة للاقتصاد المغربي خارج المحروقات خلال الفترة من 1996 إلى 2011، سنقوم بتحديد الفروع التنافسية للاقتصاد المغربي بعد تبني برنامج التأهيل.

الشكل رقم: -09- تطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية لفروع الاقتصاد المغربي خارج المحروقات للفترة من 1989 إلى 2011

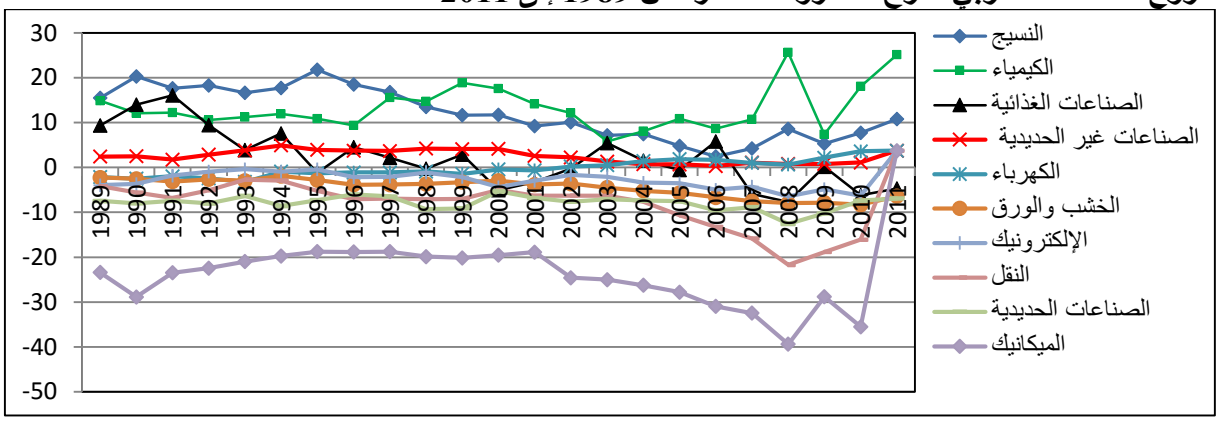

المصدر: من اعداد الباحثتين حسب قاعدة البيانات CHELEM -CIN

نلاحظ من خلال الشكل السابق، أن الاقتصاد المغربي بعد تبني برنامج التأهيل أصبح يملك ميزة نسبية ظاهرة في أربعة فروع اقتصادية؛ هي: فرع الكيمياء وفرع النسيج وفرع الصناعات غير الحديدية وفرع الكهرباء.

4-1-2-2.الفروع التنافسية وتطور الطلب العالمي عليها خارج المحروقات:

يبين لنا الشكل رقم -07- تطور الطلب العالمي على الفروع التنافسية خارج قطاع المحروقات، حيث نلاحظ أن فرع الكيمياء في حالة تطور مستمر

على طول الفترة من 1997 إلى 2011. أما فروع النسيج والصناعات غير الحديدية وفرع الكهرباء، فهم في حالة استقرار خلال نفس الفترة. وبالتالي فإن هذه الفروع هي الفروع التنافسية للاقتصاد المغربي بعد تبني برنامج التأهيل للفترة من 1997 إلى 2011.

4-1-2-3.تحديد النواة الاستراتيجية للفروع التنافسية المكونة للاقتصاد المغربي بعد تبني برنامج التأهيل للفترة من 1997 إلى 2011

يمكن أن نظهر هذه النواة من خلال الشكل الموالي، والذي يبين لنا جميع المنتجات المكونة للفروع التنافسية للاقتصاد المغربي.

الشكل رقم: -10- النواة الاستراتيجية للاقتصاد المغربي بعد تبني برنامج التأهيل

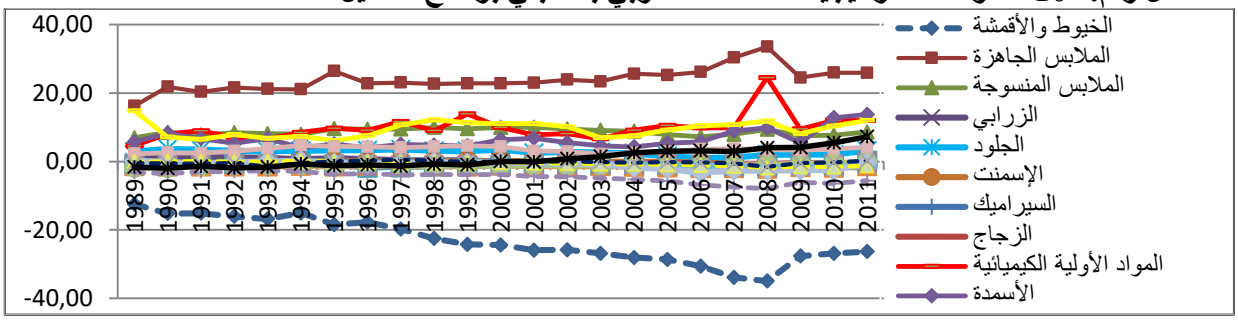

المصدر: من اعداد الباحثتين حسب قاعدة البيانات CHELEM -CIN

من خلال الشكل السابق، فإن النواة الاستراتيجية للاقتصاد المغربي بعد تبني برنامج التأهيل، تمثلت في: الملابس الجاهزة، الملابس المنسوجة، الجلود، المواد الأولية الكيميائية، الأسمدة، معادن غير محددة، خامات غير حديدية، إمدادات الطاقة. إذ تطورت هذه النواة بعد تبني هذا البرنامج، حيث ارتفع عدد المنتجات المكونة لها من سبعة منتجات إلى ثمانية منتجات، كما أن تنافسية هذه المنتجات تحسنت بعد تبني هذا البرنامج.

4-1-3.مدى استعمال سياسة تحديد الفروع التنافسية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية

سنحاول من خلال ما يلي مطابقة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية للفروع التنافسية المستعملة في قاعدة المعلومات CHELEM، ومدى استعمالها للفروع التنافسية.

الجدول رقم: -03- توزيع نتائج برنامج التأهيل المغربي حسب فروع نشاط قاعدة البيانات CHELEM

الفروع الاقتصادية	نسبة انضمام المؤسسات إلى برنامج امتياز2010-2013	برنامج مساندة 2010-2012	
		عدد المؤسسات	النسبة
فرع النسيج	%8	126	%16
فرع الخشب والورق	%3	-	-
الكهرباء والإلكترونيك	%6	25	%3
فرع الكيمياء	%19	112	%14

فرع الميكانيك	-	84	%11
فرع الصناعة الغذائية	%20	66	%8
فرع وسائل النقل	%2	55	%7

المصدر: من إعداد الباحثتين حسب الشكلين (01) و(02) لنتائج "امتياز" و"مساندة".

يتجلى من خلال الجدول السابق، أن برنامج" إمتياز" الذي اتبعته السلطات المغربية لتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، يبين لنا؛ أن النسبة الكبيرة من المؤسسات المؤهلة تنتمي لفرع الصناعات الغذائية بنسبة 20%، رغم أن هذا القطاع شهد تقلبات عديدة بين صعود ونزول منذ 1989. أما الفروع التنافسية التي تم تحديدها سابقا (النسيج والكيمياء والصناعات الحديدية والكهرباء)، فإن فرع الكيمياء حظي بنسبة 19% من برنامج تأهيل" امتياز" وهي نسبة جيدة تعكس مدى اهتمام السلطات المغربية بفروعها التنافسية، في حين أنه في فرع النسيج تم تأهيل ما نسبته 8% فقط من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم أنها منخفضة نوعا ما إلا أنها معقولة إذا ما قورنت بباقي الفروع المتبقية. بالنسبة لفرع الصناعات الحديدية فيمكن أن يكون متداخلا مع فرع آخر لأن تقسيم فروع الاقتصاد المغربي لا تتطابق مع تقسيم قاعدة البيانات CHELEM. أما فرع الكهرباء الذي شهد تطورا ملحوظا بعد تبني برنامج التأهيل فهو متداخل مع فرع الإلكترونيك، حيث نجد أن السلطات المغربية في إطار برنامج "امتياز" لم تعره أهمية كبيرة رغم التطور الكبير الذي شهده منذ 2001 إلى 2011. أما بخصوص برنامج "مساندة"، فنجد أن النسبة الكبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة احتلها فرع النسيج بنسبة 16%، ثم فرع الكيمياء بنسبة 14%، وهي نسبة جيدة تبين أنّ السلطات المغربية أولت أهمية كبيرة لهذه الفروع التنافسية، من أجل النهوض بالاقتصاد نحو الأحسن، حتى تستطيع منتجات هذه الفروع منافسة غيرها من المنتجات في الأسواق الداخلية أو الخارجية، وهذا ما يؤكد النتائج المتحصل عليها سابقا بالنسبة لهذا الفرع. في حين نجد أن فرع الكهرباء المتداخل مع فرع الإلكترونيك لم يحظى إلا بـتأهيل 3% فقط من مؤسساته؛ وهي نسبة ضئيلة لا تعكس التطور الكبير الذي شهده هذا الفرع بعد تبني برنامج التأهيل، وهو ما يؤكد أن السلطات المغربية لم تقم بدراسة وافية لفروعها التنافسية قبل تبني هذا البرنامج. وهذه النتائج التي توصلنا إليها تخص برنامجي "امتياز" و"مساندة" فقط، التي تقوم بإنجازهما الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية.

4-2.ملاءمة برنامج التأهيل الجزائري والفروع التنافسية:

سنقوم فيما يلي بتحديد النواة الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري قبل عملية التأهيل وبعدها لمعرفة التغيرات الحاصلة فيه، وهل نجح هذا البرنامج الذي سطرت له السلطات العمومية مبالغ ضخمة.

4-2-1.الفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري قبل تبني برنامج التأهيل

4-2-1-1.حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية (ACR2)

يبين الشكل التالي، تطور قيمة مؤشر ACR2 لكل فروع النشاط للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-1999).

الشكل رقم: -11- تطور مؤشر ACR2 لجميع فروع النشاط الاقتصادي الجزائري للفترة من 1989 إلى 1999

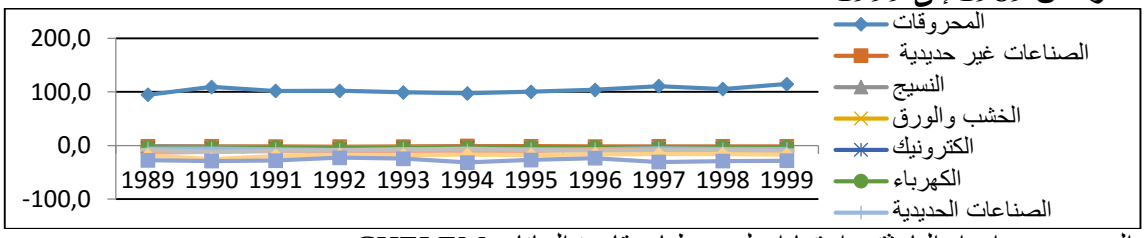

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات CHELEM.

نلاحظ من خلال الشكل السابق، أن كل الفروع خارج قطاع المحروقات المكونة للاقتصاد الجزائري غير تنافسية قبل تبني برنامج التأهيل، كون قيمة المؤشر فيها أقل من الواحد وسالبة. وبالتالي فإن الاقتصاد الجزائري غير تنافسي إذا ما استثنينا المحروقات؛ التي تمثل 98% من الصادرات الجزائرية، والتي تسجل قيما عالية جدا بالنسبة لمؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية

4-2-2.تحديد الفروع التنافسية للاقتصاد الجزائري بعد تبني برنامج التأهيل

سنحاول من خلال ما يلي معرفة التغيرات التي حصلت في النسيج الاقتصادي الجزائري بعد تبني هذا البرنامج.

4-2-2-1.حسب مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية (ACR2)

يبين الشكل التالي تطور قيم مؤشر ACR2 بالنسبة لكل فروع النشاط خارج قطاع المحروقات، التي يتكون منها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1989-2013) لتحديد الفرق بين الاقتصاد الجزائري قبل وبعد تبني برنامج التأهيل.

الشكل رقم: -12- تطور مؤشر ACR2 لجميع فروع النشاط الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات للفترة من 1989 إلى 2013

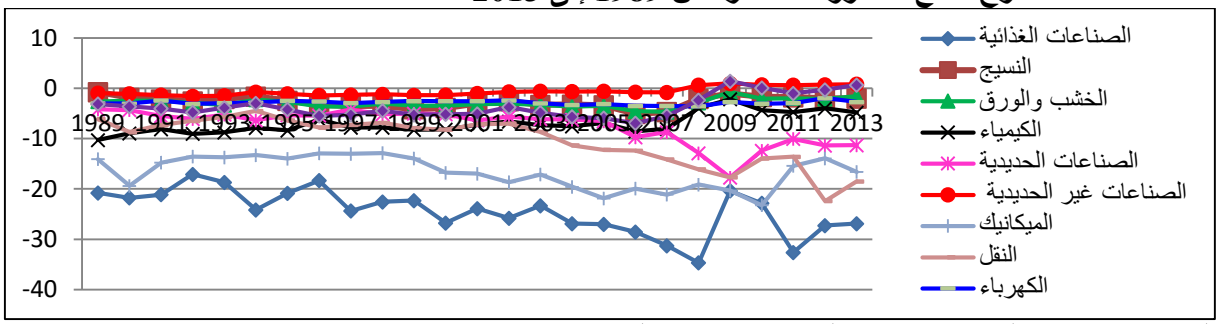

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على معطيات قاعدة البيانات CHELEM.

يتبين لنا من خلال هذا الشكل، أن جميع الفروع الاقتصادية المكونة للاقتصاد الجزائري غير تنافسية منذ 1989 إلى 2013، وبالتالي لم يحصل فيه أي تغيير بعد تبني برنامج التأهيل، وهذا ما يبين عدم نجاح هذا البرنامج في الجزائر.

4-2-2-2.مدى استعمال سياسة تحديد الفروع التنافسية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

سنحاول معرفة إذا ما قامت الجزائر بتأهيل الفروع التي تملك فيها ميزة تنافسية، أم كانت عملية التأهيل شاملة دون دراسة لاقتصادها. ويتبين لنا ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم: -04- توزيع نتائج برنامج التأهيل الجزائري حسب فروع نشاط قاعدة البيانات CHELEM

الفروع الاقتصادية	عدد المؤسسات المنضمة لبرنامج التأهيل الصناعي إلى غاية 2008	الفروع الاقتصادية	عدد المؤسسات المنضمة لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزئه الأول	عدد المؤسسات المنضمة لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزئه الثاني
النسيج	22	النسيج	6	-
الخشب	41	الخشب والورق	19	-
الكهرباء والإلكترونيك	21	الكهرباء	4	-
الكيمياء والورق	32	الكيمياء	25	2475
الميكانيك والمعادن	56	الميكانيك	120	
الصناعات الغذائية	91	الصناعات الغذائية	65	197
وسائل النقل	-	وسائل النقل	11	92
الصناعات غير الحديدية	-	الصناعات غير الحديدية	15	-
الصناعات الحديدية	-	الصناعات الحديدية	-	-
		الإلكترونيك	8	

المصدر: من إعداد الباحثتين حسب الجداول نتائج التأهيل

يتبين من خلال هذا الجدول، أن هناك تداخلا بين الفروع حسب التقسيم الجزائري وقاعدة البيانات CHELEM، ففرع الكيمياء والورق بالنسبة للتقسيم الجزائري يعتبران فرعا واحدا، أما CHELEM فتعتبرهما منفصلين، حيث الورق تابع لفرع الخشب والورق. وكذلك بالنسبة لفرع الكهرباء والميكانيك؛ فحسب CHELEM يعتبران فرعين منفصلين.

وحسب الجدول السابق، فإن الصناعات الغذائية استحوذت على عدد كبير من المؤسسات المؤهلة حسب برنامج التأهيل الصناعي بـ 91 ملف مقبول. ورغم أن هذا الفرع حظي باهتمام كبير من السلطات الجزائرية، إلا أن النتائج السابقة تظهره فرعا غير تنافسي. نفس الشيء بالنسبة لفرع الميكانيك والمعادن، حيث سجل 56 ملفا مقبولا رغم أنه فرع غير تنافسي. أما فرع الخشب الذي وصلت عدد الملفات المقبولة به 41 ملفا مقبولا، وبالنظر إلى العدد الكبير للملفات المقبولة إلا أنه لم يتطور، وهذا ما بينته الدراسة السابقة، وبالتالي فبرنامج التأهيل لم ينجح في هذا الفرع. أما فرع النسيج فسجل 22 ملفا مقبولا، رغم امكانية تطويره

بالاعتناء أكثر بنواته الاستراتيجية، إلا أنه لم يحظى بالاهتمام اللازم من قبل السلطات الجزائرية، وهذا ما يعكس عدم تطوره بعد عملية التأهيل.

وعليه نجد أن السلطات الجزائرية لم تقم بالدراسات الكافية من أجل القيام بتأهيل منتجاتها، رغم أنها وقعت على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وستواجه منافسة شديدة من قبل منتجاته.

أما بالنسبة لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد طابقنا نتائجه حسب تقسيم الفروع لقاعدة البيانات CHELEM وتحصلنا على النتائج الموجودة في الجدول السابق. وحسب هذا الجدول، فإن فرع الميكانيك هو الذي سجل أعلى نسبة مقارنة بعدد المؤسسات المنضمّة إلى برنامج التأهيل لسنة 2008، يليه فرع الصناعات الغذائية، ثم فرع الكيمياء. وكل هذه الفروع اعتبرناها حسب الدراسة السابقة فروعا غير تنافسية وبالتالي يلاحظ عدم تطابق النتائج التي توصلنا إليها مع نتائج برنامج التأهيل.

وبخصوص برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جزئه الثاني، نلاحظ غياب عدة فروع اقتصادية. وأهم القطاعات التي خضعت للتأهيل تابعة لفرع الخدمات، حيث أن أكبر حصة للتأهيل كانت من نصيب فرع البناء والأشغال العمومية، وبما أن فرع البناء والمنتجات المكونة له كالأسمدة والزجاج....إلخ، هو جزء من فرع الكيمياء حسب تقسيم CHELEM، فإن هذا الفرع هو الذي حظي بأكبر نصيب من عملية التأهيل بـ 2475 مؤسسة. أما فرع الصناعات الغذائية فقد تم فيه تأهيل 197 مؤسسة، وفرع النقل حظي بتأهيل 92 مؤسسة، وحسب النواة الاستراتيجية للاقتصاد الجزائري، فلا أحد من الفروع المؤهلة يعتبر فرع تنافسي.

وعليه نستنتج أن تطبيق برنامج التأهيل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لم يكن مبنيا على دراسات مسبقة، بل كان عشوائيا. وهذا ما يفسر عدم نجاح هذا البرنامج في الجزائر.

5.الخاتمة:

رغم الاهتمام الكبير الذي لقيه تنفيذ برنامج التأهيل والامكانيات التي وفّرت لإنجاحه في المغرب والجزائر إلا أن هذا البرنامج لم ينجح على أرض الواقع، لغياب الرؤى الحقيقية الفعالة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز قدرتها على المنافسة والصمود أمام التحديات المطروحة، وولوج الأسواق الخارجية؛ وهذا راجع إلى المشاكل العديدة التي واجهت تطبيقه، بالإضافة إلى غياب ثقافة الإرشاد والتوجيه وكذلك عدم وعي السلطات المعنية في البلدين

بأهمية دراسة النسيج الاقتصادي والبحث عن النواة الاستراتيجية التي تعتبر لب الاقتصاد لتطويرها أكثر، والبحث عن نقاط الضعف وتحسينها لتصبح تنافسية. وقد أكدت دراستنا للنسيج المغربي قبل وبعد برنامج التأهيل أن هناك تطور طفيف بالنسبة لتطبيقه على برنامجي مساندة وامتياز فقط، وبالتالي لم نستطع من خلال هذه الدراسة تأكيد أسباب فشل برنامج التأهيل في المغرب لنقص المعلومات حول البرامج الأخرى. ومن خلال ما تمّ التطرق إليه في هذا الموضوع، والمتعلق بدراسة مقارنة عن إمكانية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التأهيل بالنسبة للمغرب والجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

- غياب السياسات والرؤى الحقيقية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب والجزائر، والتي تعمل على تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل الصمود أمام المنافسة الأجنبية الشرسة، بالإضافة إلى غياب إرادة فعلية لإنجاح برنامج التأهيل.
- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية من مشكلة التمويل، خاصة في إطار برنامج التأهيل. فالبنوك لم تعد تثق في الضمانات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل منحها قروضاً، وهذا ما أدى إلى عزوف الكثير من المؤسسات عن تبني برنامج التأهيل، خاصة مع المشاكل المالية التي تعاني منها معظم هذه المؤسسات والتي أدت إلى غلق وإفلاس العديد منها.
- من خلال اطلاعنا على نتائج برنامج التأهيل في الدول محل الدراسة، تبين لنا أن الصعوبة لا تكمن في وضع خطة لبرنامج التأهيل ولكن الصعوبة تكمن في طريقة تنفيذ هذا البرنامج، ومدى القدرة على تطبيقه داخل المؤسسة.
- من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والحصول على النتائج المرتقبة يجب البدء في تنفيذ برنامج التأهيل بمجرد الموافقة عليه، لأن أي تأخير ينعكس سلبا على الأهداف المسطرة.
- من خلال استعمالنا لنظرية الفروع التنافسية التي تحدد نقاط القوة والضعف للاقتصاد المغربي، استنتجنا أن هناك أربعة فروع تنافسية للاقتصاد المغربي خارج قطاع المحروقات؛ وهي: فرع النسيج والكيمياء وفرع الصناعات غير الحديدية وبعد التأهيل زاد فرع الكهرباء، وهذه الفروع تعتبر نقاط قوة للاقتصاد ويجب أن تلقى العناية والدعم اللازمين من قبل السلطات المغربية، أما الفروع الأخرى غير التنافسية، فيجب على المغرب أن يقوم بالبحث عن السبل اللازمة حتى يرقى بها لمستويات الفروع التنافسية الأخرى.
- منذ تبني الجزائر لبرنامج التأهيل لم تقم بدراسة كافية لاقتصادها، فقد بينت دراستنا للنسيج الاقتصادي الوطني أن الجزائر لا تملك أساسا أي فرع تنافسي خارج قطاع المحروقات، زد على ذلك لم تنمِّ الفروع التي لا تملك

فيها ميزة تنافسية، لهذا وجب على السلطات الجزائرية أن تبحث عن السبل الحقيقية والناجعة لترقية فروعها التنافسية.

Bibliographie

1. GOURLAOUEN J-P., *l'Economie de l'entreprise à l'économie nationale.* pris, Vuibert, 1986.
2. MINISTERE DE L'INDUSTRIE ET DE LA RESTRUCTURATIO. , *Programme de mise à niveau des entreprises,* alger: Fonds de promotion de la compétitivité industrielle,2006.
3. FILIPIAK H. B. , *Les programmes de mise à niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, senegal,* agence française de developpement. afd, 2005.
4. FILIPIAK H. B., *Les programmes de mise à niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, Sénégal, Agence Française de Développement,.* PRIS: AFD, 2005.
5. HERVE BOUGAULT ET EWA FILIPIAK, *Les programmes de mise à niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, Sénégal, Agence Française de Développement.* AFD, 2005.
6. HERVE BOUGAULT ET EWA FILIPIAK., *Les programmes de mise à niveau des entreprises : Tunisie, Maroc, Sénégal, Agence Française de Développement* . Pris: AFD, 2005.
7. M. FOUQUIN, H. G., *Panorama de l'économie mondiale.* CEPII: centre d'études prospectives et d'informations internationales, 2012.
8. SAMY BENNACEUR, A. B. , l*es cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie*, (FEMISE, Éd.) (n°FEM31-05), Décembre 2007, p. p 76.

9.الجريدة الرسمية المغربية. (19 08, 2002). ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربي المتعلق بتنفيذ القانون رقم 53.00. *ظهير شريف رقم 1.02.188* (5031)، 2368.
10.المادة 4من المرسوم التنفيذي رقم 2000,) .19-2000جويلية .(16لتسيير حساب التخصص الخاص رقم 302 -102تحت اسم صندوق ترقية التنافسية الصناعية، . *الجريدة الرسمية*.
11.المرسوم التنفيذي رقم 240-06. (4 جويلية, 2006). *الجريدة الرسمية الجزائرية*، 17.
12.المرسوم التنفيذي رقم 2005,) .05- 165ماي .(4انشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تنظيمها وسيرها .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، 29 ,(32)
13.المغربية, ا .ا .(s.d.). *الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية* . Récupéré sur http://www.anpme.ma/fr .
14.*الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية* .(2014) . Récupéré sur http://www.anpme.ma/fr

15.الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية. (2014). *الوكالة الوطنية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغربية على موقعها* . تم الاسترداد من http://www.anpme.ma/fr .
16.سهام عبد الكريم. (2011). **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج** " PME II". *مجلة الباحث*(9)، 2،2011.
17.قاعدة البيانات CHELEM-CIN. (05 جانفي, 2015). تم الاسترداد من http://www.cepii.fr